مؤكدين أن المجلس سيكون له موقف إزاء هذه المسألة في دور الانعقاد المقبل

نواب : « الحيازات » قضية وطنية تستوجب إجراءات عادلة وشفافة

دعا النائب د. خليل عبدالله أبل الحكومة إلى حسم الخلاف القائم حول تشابك الاختصاصات بين وزير الإعلام محمد الجبري والمدير العام للهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية الشيخ محمد اليوسف فيما يخص مخالفات قضية الحيازات.

وقال عبدالله في تصريح صحافي إن مجلس الأمة سيكون له موقف إزاء هذه القضية في دور الانعقاد المقبل، مؤكدًا أن القضية لن تقف عند حد من أخذ بل ستتجه لمن أعطى الحيازات من دون وجه حق.

وأضاف العبدالله أن الحيازات الزراعية والحيوانية أبعد من مسألة التنفيع وأنها وجدت لتحقيق الأمن الغذائي وبالتالي أمن الوطن مؤكدًا الحاجة إلى تحقيق الأمن الغذائي في ظل الوضع الإقليمي الحالي.

وأوضح أن هناك مشاكل في ما يخص ملف توزيع الحيازات الزراعية، مطالبًا بتعزيز دور المؤسسات القائمة على الرقابة المالية والقانونية وكذلك مجلس الأمة والذي سبق للمجلس أن حقق في هذا الملف.

■ عبدالله : النواب لا يملكون أدلة وبراهين على الشبهات التي أثيرت ولكن لدينا توصيات

■ هناك مسؤولون عملوا في هيئة الزراعة ويمتلكون مجمعات وعقارات خارج الكويت

مطالبات نيابية بإجراءات عادلة في قضية الحيازات

■ الهاشم : اليوسف أراد تنظيف ملف غارق في التوزيعات غير العادلة

■ «الزراعة» هيئة منفصلة ووزير الإعلام مارس سلطة ليست من صلاحياته بعزل اليوسف

وتساءل العبدالله أين مؤسسات الدولة كهيئة الفساد والنيابة العامة من هذه القضية والشبهات المثارة حولها، مشيرًا إلى أن هناك مسؤولين عملوا في هيئة الزراعة ويمتلكون مجمعات وعقارات خارج الكويت فمن أين لهم هذا؟

وبين أن النواب لا يملكون أدلة وبراهين على الشبهات التي أثيرت حول تنفيع أشخاص بالهيئة ولكن يملكون تقديم توصيات.

وأشار عبدالله إلى أن المجلس سبق أن قدم توصيات بهذا الشأن وهي الآن تحت نظر الوزير المسؤول والمدير عالام للهيئة، مجددًا مطالبته بحسم الخلاف حول الاختصاص

وعلى صعيد متصل أكد النائب خليل الصالح تأييده كل خطوة إصلاحية تستهدف مواجهة الفساد في ملف الحيازات الزراعية التي توزعها الهيئة العامة للزراعة وكل ما يتعلق بالأمن الغذائي.

وقال الصالح في تصريح صحافي إن ملف الحيازات الزراعية ليس وليد الساعة وإنما تم تحريكه في المجلس السابق، كما أنه قضية لا يمكن وضعها في دائرة تصفية الحسابات، وإنما قضية وطنية تستوجب إجراءات عادلة وشفافة.وشدد الصالح على أنه لا بديل عن استمرار التصدي للتجاوزات ومحاسبة المسؤولين عنها وكشف الحقائق ومواطن الخلل، مبينًا أن توجه وزير الإعلام ووزير الدولة للشباب محمد الجبري بإشراك (مكافحة الفساد) يعد خطوة في الاتجاه الصحيح .

■ الصالح : لا بديل عن استمرار التصدي للتجاوزات ومحاسبة المسؤولين وكشف الحقائق

■ توجه الوزير الجبري بإشراك «مكافحة الفساد» في القضية خطوة في الاتجاه الصحيح

من جانب آخر ، أشاد الصالح بجاهزية رجال الإطفاء وإدارة الطيران المدني في التعامل مع حريق غرفة التدخين بمطار الكويت والسيطرة عليه دون خسائر .

وقال إن تعامل رجال مركز إطفاء المطار والطيران المدني مع الحادث يعكس احترافية، مشيرا إلى جهود رئيس إدارة الطيران المدني، الشيخ سلمان الحمود، في متابعة الحادث وحرصه على إرسال رسالة طمأنة للجميع بمحدودية الحريق وسلامة جميع المسافرين والعاملين بالمطار .

ودعا إلى سرعة إنجاز التحقيقات بشأن الواقعة و الكشف عن مسببات الحادث للحيلولة دون تكراره .

من جانبها أكدت النائبة صفاء الهاشم تأييدها الإجراءات التي يقوم بها المدير العام للهيئة العامة للزراعة الشيخ محمد اليوسف بالتحقيق في ملف القسائم الزراعية الموزعة دون وجه حق.

وأشارت الهاشم في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أراد تنظيف ملف غارق في التوزيعات غير العادلة حيث أعطيت لزوجات كويتيين من جنسيات آسيوية وغير عربية. وقالت إن وزير الإعلام محمد الجبري مارس سلطة ليست من صلاحياته بعزل اليوسف كون هيئة الزراعة هيئة منفصلة وأضافت «كان رد الوزير لي .. نعم عزلته لأنه حول هيئة الزراعة إلى ثكنة عسكرية».

وأكدت الهاشم موقف اليوسف في تنظيف الملفات التي استمرت سنوات طويلة وتوزيعات لمزارع لم تحقق الأمن الغذائي إنما تحولت إلى استراحات ومبان فخمة تنتج كرتونين « طماط وخيار » فقط لا غير.وقالت إنها مستمرة في تقرير لجنة حماية المال العام بشأن الحيازات الزراعية ولن تتوقف حتى توقف التجاوزات.

طالبت بتقديم كشف بجميع المشاريع ونسب الإحلال المطلوبة ومدى الالتزام بها

« الإحلال » : استدعاء الصالح والصبيح لمعرفة مدى الالتزام بتوظيف الكويتيين

■ الهاشم : نسبة البطالة تصل لـ 12 ألف مواطن وهناك وظائف لا يوجد داع أن يشغلها الوافد

قررت لجنة الإحلال وأزمة التوظيف في اجتماعها أمس استدعاء نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح للوقوف على مدى تطبيق سياسة الإحلال في القطاعين الحكومي والخاص وتقديم كشف بجميع المشاريع ونسب الإحلال المطلوبة ومدى الالتزام بها بجداول زمنية.

وقالت مقررة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة اجتمعت أمس بجميع أعضائها لمناقشة التصريحات الحكومية المتناقضة بشأن الإحلال واستبدال وظائف الوافدين بالكويتيين .

وأشارت الهاشم إلى أن هناك وظائف لا يوجد داع أن يشغلها الوافد في ظل وجود نسبة بطالة تصل إلى ١٢ ألف مواطن مشيرة إلى أن الحكومة سبق أن صرحت بإلغاء ٣١٠٨ وظيفة للوافدين وإحلال المواطنين مكانهم.

وأوضحت أن هذا الأمر لم ينفذ وأن ما تم هو إنهاء خدمات ١٤٣١ وافدًا وهناك فرق بين إنهاء الخدمات وإلغاء وظائف، لافتة إلى أنها تتفهم وجود بعض الوظائف التي تتطلب وجود عناصر غير كويتية مثل الخدمات ووظائف أخرى ما زالت الثقافة الاجتماعية ترفضها.

وأشارت الهاشم إلى أن هناك كتابًا رسميًا من وزير النفط بشأن وجود شواغر وظيفية في مؤسسة البترول تصل إلى ٤٨ وظيفة وشركة نفط الكويت ٧٨٧ وظيفة وشركة البترول الوطنية ٦٤٢ وظيفة وشركة الصناعات البترولية المتكاملة ١٧ والشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود ٢١ وظيفة والشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية في المكتب الرئيسي إلى ١٣ وظيفة وشركة نفط الخليج في الوفرة الي ٢٨٣ وظيفة مشيره إلى أن جميع هذه الشواغر في قطاع الخدمات النفطي لا غير.

وأشارت الهاشم إلى أنه رغم وجود هذه الشواغر إلا أن هناك مهندسات بترول لم يتم تعيينهن حتى الآن ولا زلن في بيوتهن بينما المفترض تعيينهن بعد التخرج مباشرة.

لجنة الاحلال وأزمة التوظيف

■ نتفهم وجود بعض الوظائف التي تتطلب وجود عناصر غير كويتية

■ هناك مهندسات بترول لم يتم تعيينهن رغم أن جميع الشواغر المعلنة في القطاع النفطي

■ الحكومة سبق أن صرحت بإلغاء 3108 وظائف للوافدين وهذا الأمر لم يتم

وقالت الهاشم إلى أن اللجنة وجهت كتابًا إلى ديوان الخدمة المدنية وأتانا الرد من الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية حيث قال إن مهندسات البترول لا يردن التوظيف بالأماكن البعيدة وعندما طلبنا منه أسماءهن وأرقام هواتفهن لم يأتنا الرد حتى الآن .وأضافت أن الوكيل المساعد قال إنه قابل المهندسات وأنه شرح لهن بأنه لا توجد في الديوان وظائف توافق تحصيلهن العلمي « هندسة بترول » وأن مجال عملهن في شركات النفط وطلبت منه الأسماء لأتأكد إلا أنه لليوم لم تصلني أسماؤهن وأرقام هواتفهن.وأعربت الهاشم عن استغرابها من وجود تقارير تؤكد أن البطالة وصلت إلى ١٢ ألف مواطن ولايتم التحرك لحل هذه المشكلة.

لمتابعة إبداعها وتفوقها في جميع المجالات

المطيري يقترح إنشاء لجنة عليا لرعاية المواهب الشابة وتنميتها

ماجد المطيري

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحا برغبة لإنشاء لجنة عليا لرعاية المواهب الشابة وتنميتها .

وقال المطيري في اقتراحه: نظرا لحاجة المواهب الشابة للرعاية والاهتمام لمتابعة إبداعها وتفوقها في جميع المجالات ولرفع اسم الكويت عاليا في المحافل الدولية والعربية ، أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إنشاء لجنة عليا تشرف عليها وزارة التربية والتعليم العالي والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والمركز العلمي، تكون مهمتها استقبال المواهب الشابة من مخترعين ومميزين لاختيار النخبة منهم لرعايتهم والإنفاق عليهم ومتابعة تنمية مواهبهم.

الفضل يقترح اعتماد معالجة مياه الصرف الصحي كنشاط صناعي

أحمد الفضل

أعلن النائب أحمد الفضل عن تقديمه اقتراحا برغبة لاعتماد نشاط معالجة مياه الصرف الصحي كنشاط صناعي .

وقال الفضل في اقتراحه: نظرا للزيادة المضطردة في كميات مياه الصرف الصحي لمحطة الصليبية لتنقية مياه المجاري ولعدم قدرة المحطات الحالية على إستيعاب كميات زائدة، ومنعا لضخ الفائض منها في مياه البحر للمحافظة على البيئة من التلوث ، أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

يعتمد نشاط معالجة مياه الصرف الصحي كنشاط صناعي يسمح بموجبه للمستثمر بإنشاء خط فرعي للصرف الصحي وتنقيته وتأهيله ، وتلتزم الدولة بشراء ناتج المياه المنقى متى ما كان مطابقا للمواصفات لضخه عبر شبكة الري الزراعية للمزارع في شمال وجنوب الكويت ، من خلال ترسيته على شركات كويتية تنشأ لهذا الغرض أسوة بما تم في مشاريع النفايات الصلبة

أكد أهمية أن تضع الكويت شرطًا بعدم سفر العامل دون أخذ موافقة خطية من الكفيل

عاشور: احتفاظ العمالة المنزلية بجوازات سفرهم يضر بمصالح المواطنين

طالب النائب صالح عاشور وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بضمان حقوق المواطنين بالنسبة للشروط التي وضعتها القلبين لإرسال العمالة المنزلية إلى الكويت.

وقال عاشور في تصريح صحفي " يجب على وزارة التجارة أن تشكل فريقا للتنسيق فيما بينها وبين وزارة الداخلية حتى لا يتم بخس حقوق المواطنين " .وأوضح أن " من بين الشروط التي وضعتها القلبين أن يحتفظ العامل بجواز سفره وهذا الشرط إن تم تنفيذه فستكون عواقبه وخيمة حيث يمكن لها العامل أن يكون مدينا للكفيل أو يرتكب جريمة أو يقوم بسرقة ما ويهرب خارج البلاد دون أن تتم محاكمته " .وأكد أهمية أن تضع دولة الكويت شرطا بعدم سفر العامل دون أخذ موافقة خطية من الكفيل أو أن يحتفظ بجواز السفر حتى نضمن للمواطن حقوقه على الأقل.وطالب عاشور وزير التجارة بتفعيل دور شركة الدرة التي لم تعمل بالشكل المطلوب حتى الآن مما تسبب في تذمر المواطنين الذين طال انتظارهم بأن تباشر الشركة عملها بالشكل المطلوب " .وأضاف " إن كان هناك تقصير من أعضاء مجلس إدارة الشركة فيجب على الوزير محاسبتهم وأن تكون مصلحة المواطن هي الأولوية " .